# الأكاديمية

مجلة

أكاديمية المملكة المغربية

العدد 6 ــ جمادى الأولى 1410 ــ ديسمبر 1989

# فتاوىٰ أو تحقيقات لُغَوِيَّة ونَحْوِيَّة نادرة

محمد بهجة الأثري

هذه فتاوىٰ أو تحقيقات لُغَوِيَّة ونَحْوِيَّة بارعة، تتَميَّزُ بسَعَة العلم وصدق النَّظر وقوَّة الاجتهاد.. صدرت عن شيخنا الأكبر، العلامة الحجَّة الثبت، رائد الإصلاح الإسلامي وباعث النَّهضة العلميَّة والأدبيَّة في (العراق) : (أبي المعالي محمود شكري الحسينيِّ الحسنيِّ الألوسيِّ) «1273 ــ 1342 هـ»، بن العالم الأديب المنشىء (عبد الله بهاء الدين) «1242 ــ 1291 هـ» بن إمام المئة الثالثة عشرة الهجريَّة، المفسِّر المحدِّث الفقيه الكلاميِّ، النحويِّ اللغويِّ، الأديب المنشىء المبدع : (أبي الثناء شهاب الدين محمود بن العلامة السيد عبد الله صلاح الدين) «1217 ــ 1270 هـ»، صاحب تفسير روح المعاني، والمؤلفات الكلامية والعلمية واللغوية والأدبيَّة الروائع الحِسان.

وهي غَيْضٌ من فَيْض غزير ثَرٍّ.. كان، رحمه الله، يفيضه على صاحب مجلة (لغة العرب). وقد كان دائم الاستفتاء والاسترشاد بعلمه وآرائه، كثير الاقتباس والإفادة من فواضله. يراسله، ويستفتيه في كل ما يشكل عليه مبناه، أو يغمض معناه، ويعجز أن يَجِد من نفسه حلاًّ له من قضايا اللغة والنحو، وفيما لا يعرف من مسائل العلوم الإسلامية منقولها ومعقولها.. يلتمس منه العون في حلِّ المشكل، وتوضيح الغامض، وتعريف المجهول عنده، فيلبِّيه من فوره، ويوافيه بالعلم الناضج والرَّأي الناصع والبيان المسدّد، لا يضيق بأسئلته وهي تترادف منه إليه، ولا يَضِنُّ عليه بشيء من مذخورات علمه ونتاج بحثه وفكره وتصوُّراته، حباًّ منه ــ أجزل الله ثوابه ــ في نشر العلم، وتيسيره لطلاَّبه مُحَرَّراً ومفهوماً. وقد عاش وهذا دأبه عمره كلِّه سخياً بما عنده من العلم، عاملاً على نشره، طيِّبةً نفسه بما ينفق من وقته في البحث والتأليف والتحقيق والتدريس والإفتاء لإفادة طلاَّبه وسائليه متهلِّلاً وفَرِحاً محبوراً.

وهذه الفتاوىٰ، أكثرها من أخْرَيات ما صدر عنه إلى مستفتيه هذا، كتبتُهُ أنا له من إملائه عليَّ.

وكان قد أسلف إليه أشياءَ كثيرة من أنواعها في عهد قديم سبق زمان أخذي عنه ومُثافَنَتِي له في دروسه أيَّامَ أخذَتْ شمس حياته تَتَضَيَّفُ للأُفول.

ويَحْزُنُنِي أنَّني لم أظفر إلاَّ بالبَرْض من ذلك العِدّ الَّذي أفاضه عليه في السنين الخوالي الطِّوال.

وقد أَلْهَمَني الله تعالى، إِذْ كان يُملي عليَّ هذه الفتاوَى، أن أكتب صوراً منها لنفسي، لأتدارسها وأدَّخِرها في جملة مكتسباتي العلمية والأدبية منه.

فكُنَّا ــ نحن الاثنين وَحْدَنا المستفيدَيْن منها علمَها وتحقيقَها. ثم غَبَرْتُ دهراً مصروفاً عن نشرها بما يشغلني من شؤون لا قِبَلَ لي بدفع شيء منها أو تأخيره لأقدِّمها عليها، فظلت في زَوايا الظِّلِّ، ولكنَّني لم أنْسَها، وظلَّت على ذُكْر منِّي، عالقة بذهني، وهي خليقة، بأن لا ينساها مثلي، وباتَ إقبالي على لَمِّ ما تفرَّق منها ونشرها مرهوناً بالوقت. وقد سنحت لي فرصة منه الآن. وإني لسعيد بأن أجعلها من أيدي عُشَّاق العربية على طرف الثُّمام : يتدارسونها، ويتعلَّمون منها ما تعلمته وأفدته، ولا سِيَّما هذه النازعة الرائعة إلى الاجتهاد، وهي تستند الى الأركان الركينة من أصول العربية وثَوابِتها، وتتعامل مع الرواية بالدِّراية والحذق والنظر المتثبِّت.

وما برح هذا الاجتهاد عماد الأَصالة التي تميَّزَ بها العقل العربيِّ، والأصل الباعث على ارتقاء العلم وتطوُّره ونموِّه صعداً من أفق الى أفق أعلى كما يشهد لهذا تاريخ العلوم والفنون والآداب التي أبدعها العرب. وهاهي ذي مَجْلُوَّةً في هذه المجلة الرصينة، أزجيها لشُداة العربية صُبْرَةً واحدة، وقد ألَّفتها مجموعتين : المجموعة الأولى الفتاوى اللغوية وعِدَّتها 13 فتوى، والمجموعة الثانية الفتاوىٰ النحوية وعدتها 14 فتوى.

وعلى الله قصد السبيل.

# التحقيقات اللغوية

## (I)

تاءات (التَّكَبُّر) و (التَّعاطي) و (التخلُّص) :

سئل عن عبارة (تاج العروس) :

«المتكبِّر على عُتاة خَلْقه، والتَّاء فيه للتَّفَرُّد والتَّخصيص، لا تاء التَّعاطي والتَّخَلُّص» :

أيَّ تاءٍ يُرِيدُ ؟ ولأيِّ كلمة ؟ وما معنى هذه التَّاءات ؟

فأجاب :

المراد بهذه التَّاء (تاءُ تَكَبَّر)، ومعنى كونها للتفرُّد والتَّخصيص : أنَّ المتكبِّر يرى أنَّه أفضلُ الخَلْق، وأنَّ له من الحقِّ ما ليس لغيره. وهذه الصِّفة، لا تكون إلاَّ (لِلَّهِ) خاصَّةً، لأنَّ الله ــ سُبْحَانَهُ وتعالى ــ هو الَّذي له القدرة والفضل الَّذي ليس لأَحَدٍ مثلُهُ، وذَلك الَّذي يستحقُّ أن يقال له (المتكبِّر)، وليس لأحَدٍ أنْ يتكَبَّر، لأنَّ النَّاس في الحقوق سواء، فليس لأحَدٍ ما ليس لغيره، والله المُتَكَبِّر.

فهذه التَّاء هي الَّتي دلَّت على ذلك.

و (الصَّرْفيُّون) عَبَّروا عن هذه (التَّاء) بـ (تاء الاعتقاد)، أي أنَّه على صفة أصله. يقالُ : تكَبَّرَ فُلانٌ، أي : اعتقد في نفسه أنها كبيرة، أي : دُونَ غيره.

و (تاء التَّعاطي) : هي (تاء المُطاوَعة). نقول : عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وكَلَّمْتُهُ فتَكَلَّمَ.. الخ.

و (تاء التَّخَلُّص) : هي الَّتي عَبَّرَ عنها بعض (الصَّرْفيين) بِـ (تاء التَّجَنُّب)، نحو : تَأَثَّمَ، وتَحَرَّجَ، أي : تَجَنَّبَ الإِثْمَ والحَرَجَ، وتَخَلَّصَ.

---

(1) قد تُوهِمُ هذه العبارة أنَّ إيضاحه هذا مقتبس من هذا الكتاب.
وقد رجعت إليه. فلم أجد منه شيئاً في كلام ابن جني على (حرف التاء) في كتابه «سر صناعة الإعراب» (1 / 174 ــ 188). وقد نشر الجزء الأول من هذا الكتاب بمصر سنةَ 1374 هـ / 1954 م، ولم تطَّلع اللجنة التي حققته على نسخة خزانة كتب مدرسة مرجان ببغداد، وهي الآن في حوزة مكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

و (كتاب سرِّ الصِّناعة) تكلَّمَ على الحروف أحسنَ كلام[1]. وفي نظرية مَرْجان) قسم منه، وهو من مؤلَّفات ابن جِنِّي.

**(II)**

وسُئل عن «قول صاحب (القاموس [المحيط]) :

«التَّمَهُّك : التَّحَسُّنُ في العمل، و ــ نَقْشُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ».

فأجاب :

قول صاحب القاموس : «التَّمَهُّك : التَّحَسُّنُ في العمل، و ــ نَقْشُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ» : مقصودٌ من (التَّمَهُّك) أن يتكلَّف الرَّجُلُ في جعل عمله حسناً؛ لأنَّ باب التَّفعُّل يأتي لذلك، كما يقال : تَحَلَّمَ الرَّجُلُ، إذا تكلَّفَ في إظهار حِلمه. فَـ (تَمَهَّكَ) يُفِيدُ أنَّ فاعل الفعل تكلَّفَ في جعل عمله حسناً محموداً عليه. وأغلب ما يكون ذلك في أعمال المُرائين، فإنَّهم يتكلَّفون في جعل أعمالهم حسنةً ممدوحة في الظَّاهر.

والمقصُود من (نَقْش الرَّجُل بيده) يعني إذا كان الرَّجل نقَّاشاً، فإنَّه فرقٌ بين أن ينقُشَ لغيره، وبينَ أن ينقش لنفسه داراً أو ورقةً أو نحو ذلك. وذلك كمَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ. ألا تَرَى أنَّ الطَّبيب إذا داوى حبيباً له يعتني كُلَّ الاعتناء دون ما إذا طبَّب أجنبياً لأخذ الأُجْرَة ؟.

والحاصل أنَّ كلتا العبارتين قد وافق صاحب (القاموس) غيرَهُ فيهما، والمقصود ما عَرَضْناه لكم.

**(III)**

وسُئِل :

ما مراد صاحب (القاموس [المحيط] بِـ «ذاهِبَة الفَمِ» في قوله : «نابٌ جَلْفاء : ذاهِبةُ الفَم» ؟.

فأجاب :

المراد بِـ «النَّاب» الناقة الكبيرة السِّنِّ، الَّتي سقَطت أسنانُها.

ومعنى «ذاهبة الفَم» : ذاهبة أسنان الفَم، وليس المراد بـ «النَّاب» السِّنّ.

فظهر المعنى ظهور الشَّمس في رائعة النَّهار.

**(IV)**

دَباغ المطر للأرض.

سئل : عن عبارة (القاموس [المحيط]) :

«الدَّبُوغُ، كصَبُور : المَطَرُ يدبُغُ الأرضَ بمائه» :

«ما معنى دَباغ المطر للأرض» فيها ؟.

فأجاب :

معناهُ المَطَرُ يقوِّي الأرضَ، ويهيِّؤُها للإنْبات.

والزُّرَّاع ــ اليومَ ــ يقولون : «إنَّ المَطَرَ سَماءُ الأرض». وهو بمعنى الدَّباغ. فكما أنَّ السَّماء يقوِّي الأرض ويهيِّؤها للإنبات، كذلك الدَّباغُ يقوِّي الجلد ويهيِّؤه للاستعمال.

فهو من الألفاظ المجازيَّة.

ولعلَّ (الزَّمَخْشَرِيَّ) ذكره في كتابه[2].

ومنهم من جعل وجهَ الشَّبَه بين المطر والدَّباغ أنَّ المطر يغسل الأرض ويمسحها، كما أنَّ دَباغ الجِلد ينظِّفه ويلطِّفه.

**(V)**

«الرُّعْبُ : كلام تسجَعُ به العرب» :

وسُئِل عن معنى هذه العبارة في (القاموس المحيط)، فأجاب :

إنَّ الكُهَّان يتكلَّمون في كهانتهم بألفاظ غريبة، مقصودُهم منها إيقاع الرُّعْب في قلوب السَّامعين، كأَسْجَاعِ (سَطِيح) وغيره من الكُهَّان. وقد ذكرنا منه نُبْذةً في كتاب «بلوغ الأرب».

---

(2) يريد كتاب «أساس البلاغة». وقد ذكر الزمخشري فيه ثلاثة مجازات لفعلِ (دَبَغَ)، وليس هذا منها.

فوصف كلامهم بالرُّعْب، كقولهم «زيدٌ عَدْلٌ»، للمبالغة، فالمصدر مجاز عن اسم الفاعل.

وهذا الحال، موجودٌ ــ اليومَ ــ لَدَى بعض الخُطَباء، يستعملون كلماتٍ غريبة، يرعبون بها قلوب العوامّ.

وترى بعضَ أهل الرُّقَى يتلون رُقاهم أبياتاً من (الجَلْجَلُوتِيَّة)، مثل قولها :

**«هاجِ أهوج يـاإلهي مهـوج ويا جلجلوتا بالإجابة هَلْهَلتْ»،**

ومقصودهم رعب السَّامعين لهم.

هكذا في بعض كُتُبِ السِّيَر وشروح الحديث.

**(VI)**

وكتب اليه «أ. ك» : أنه لم يجد في كلام كاتب متقدّم (أديرة) جمعاً لـ (دَيْر)، وسأله رأيه في هذا.

فأجابه :

ما ذكرتم أنَّكم لم تَجِدُوا في كلام متقدّم (أَدْيِرَة) جمعاً لِـ (دَيْر)، هو الحقُّ.

فإنَّ «أَفْعِلَة» ــ أحد جموع القِلَّة ــ لا يكون مفرده ثلاثياً، مع شروط أُخرى مذكورة في محلِّها كلُّها مفقودة في (دَيْر).

وقد ذكر (الحَمَوِي) في (معجمه)[3] عِدَّة جموع لهذا المفرد، وليس منها (أَدْيِرَة).

نعم، إنْ ورد عمَّن يوثق به هذا الجمع، فهو جمع الجمع. وجمع الجمع، سَماعيٌّ، لا قِياسيٌّ.

---

(3) أقول : ذكرت أمهات المعجم ــ ومنها «التهذيب»، والصحاح، و«القاموس المحيط»، و«تاج العروس» و«لسان العرب» جمعاً واحداً للدَّيْر، هو (أديار). أمَّا الجموع التي ذكرها ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (2 /119 ط. مصر)، فهي ما حكاه صاحب «التهذيب» عن مسلمة عن الفراء جموع (دار). قال (أي الفراء) : يقال دار، وديار، ودور. وفي الجمع القليل : أَدْوُر، وأَدْؤُر، ودِيرَان. ويقال : «آدُر، على القلب، ثم قال : ويقال : دير، وديرة، وأديار، وديران، ودارة، ودارات، ودِيرَة، ودُور، ودوران، وأدوار، ودوَّار، وأدورة، قال ياقوت : هكذا ذكره على نَسَق، وهذا يشعر بأن (الدَّيْر) من اللغات في (الدار)، ولعلَّه بعد تسمية (الدار) به خَصَّص الموضع الذي تسكن الرهبان به، وصار علماً له.

## (VII)

لفظة (أيضاً) عربية :

قال يخطّىء من زعم أنَّ (أيضاً) من أصل لاتينّي :

وأما لفظة (أيضاً)، فلم يذكر أحد من الأئمة أنَّها من أصل غير عربي. هذه كتب المُعَرَّبات والدَّخيل وسائر المعاجم، بل كلُّهم ذكروا أنَّها عربيٌّ أصلُها.

قال في (لسان العرب) :

آضَ، يئيض، أيضاً : سار وعاد، وآضَ إلى أهله : رَجَعَ إليهم. قال (ابن دُرَيْد) : وفعلتُ كذا وكذا أيضاً من هذا، أي رَجَعْتُ إليه وعُدت..

إلى أن قال :

وفي حديث (سَمُرَة) في الكسوف : «أنَّ الشَّمس اسْوَدَّتْ حتَّى آضَتْ كأنَّها تَنُومةٌ. قال (أبو عُبَيْد) : آضَتْ : أي صارت ورجعت، وأنشد قول (كَعْب) بذكر أرضاً قَطَعَها :

**قطعت إذا ما الآلُ آضَ، كأنَّهُ سُيُوفٌ تُنَحَّى تارةً ثُمَّ تلتقي**

ولعل ما ورد في «اللاتينية» مأخوذ من «لغة العرب» أو هو من توافقُ اللغات، ولا يَسَعُنا مخالفة أئمَّة اللغة.

## (VIII)

التَّكْيَة، والزَّاوية، والرِّباط، والخانقاه.

وسُئل عن أصل هذه الألفاظ الثلاث، ومَنْشَئِها، فأجاب : إنَّ التَّكْيَةَ، والزَّاوية، والرِّباط ــ مُراداً بها مقامات الصُّوفيَّة : كلُّ هذه الألفاظ من المُوَلَّد، فليس عند السَّلَف مثل هذه الألفاظ مُراداً بها ما أراد (الصوفيَّة). وهكذا (خانقاه) من ألفاظ (العجم) يراد به ما أريد بتلك الألفاظ.

وقولكم : كيف نضبط (التَّكْيَة) ؟

جوابه : على وزن قَرْبَة، وهكذا استعمله المولَّدون.

وقولكم : من أيِّ أصل هي ؟.

جوابه : من الفعل اتكأ يقال : اتَّكأ جَعَل له مُتَّكأً. وأتكاه : نصب له مُتَّكأ. فالتَّكْيَة هي مُتَّكأ (للمتصوِّفة)، ومكان إقامتهم واستراحتهم. أو أنهم يَحْتَبُون فيها للعبادة، والحِباء كالوِكاء والرِّباط وغيرهما.

وقولكم : كيف تجمع ؟

جوابه : تجمع على تكايا، كزَوايا وسَجايا وثَنايا، لأنَّ المولَّدين هكذا جمعوها. ففي (النّكت)[4] للسُّيُوطيِّ، في باب الجمع : «أن ألْسِنَةَ العامة فسدت في كلِّ شيء، إلاَّ في الجموع، فلم يُحْتَج إلى التنبيه عليها؛ لأنَّ النحو إنَّما وُضِع لإصلاح ما فسد في الألسنة. وعلى هذا (الحرِيريِّ) في (شرح الملحة)».

«على أنَّ الجموع كُلَّها مَرْجِعُها السَّماع، ولا تُؤخذ بقياس، فكان الأولى بها كتب اللغة الَّتي تذكر فيها المفردات ومعانيها، وتنبَّه عَقِبَ كلِّ مفردٍ على جمعه. وهذا هو الصواب».

**(IX)**

وسُئِل عن الفرق بين (الشِّدَّة) وَ (العُنْف)، فأجاب : من النَّاس مَنْ قال : لا فرقَ بين الكلمتين، وهما مترادفتانِ ومنهم من قال : العُنْف أعظم الشِّدَّة. ومنهم من قال : الشِّدَّةُ أقوى، لِما في اللفظ من التشديد والإدْغام، والألفاظ العربية لها مناسبة مع المعاني.

**(X)**

النَّبْرة

وكتب إليه صاحب مجلة لغة العرب :

«مع حامل هذه الشقة ( ؟ ) كتاب نحو، وفي أوَّله كلام على (النَّبْرَة)، فأرجوكم (؟) أن تطالعوها، وتبدوا رأيكم فيها.

---

(4) في الأصل «البغية»، والمعروف ما أثبتّه، وهو كتاب في النحو، قال مؤلفه في مقدِّمته : «.. فهذه نكت حررتها على كتب في علم العربية، عمّ النفع بها وكثر تداولها، وهي : «الخلاصة» لابن مالك المشهورة بالألفية، و«الكافية» لابن الحاجب، و«الشافية» له، و«شذرات الذهب» لابن هشام و«نزهة الطرف في علم الصرف» ــ له.. ولم يسمّه (البغية).

وأظنُّ أنَّ الأقدمين تكلَّموا ضِمْناً عن (؟) النَّبْرَة في كلامهم عن (؟) التجويد، فإنَّهم عَيَّنُوا وعرفوا مواقع المَدّات، والحروف المهموسة، والمجهورة، إلى غير ذلك. هذا مالزم، ودمتم محروسين».

فكتب إليه من فوره :

«ليس في كتب القراءة باب مستقلّ في (النَّبْرَة)، بل ذكروها في مبحث الهمز على نحو ما ذكرت في اللسان، والقاموس، والصحاح، وغيرها.

وأمَّا أنَّهم عرفوا مواقع المدَّات والحروف المهموسة الخ، فثابت. ولكنَّهم لم يطلقوا على ذلك (النَّبْرَة)».

**(XI)**

1 ــ صدحة المطر.

2 ــ الزِّيجة.

وسئل عن (صدحة المطر) ولفظة (الزِّيجة).

فأجاب :

قد تصفَّحْتُ ما عندي من كتب اللغة والغريب وشروح الحديث، وكتب الرُّقَى والتَّعاويذ، فلم أجد لِـ (صَدْحَة المطر) ذِكراً ولا أثَراً.

ولعلَّ مصنِّف (المحيط عثر عليها في كتاب غير مألوف..

وقد تصفَّحْتُ أيضاً لذلك (ثِمَارَ القلوب)، المؤلَّف لجمع مثل ذلك، فلم أرَ فيه هذا المضاف. بقي عليَّ أنِّي لم أراجع (أساس البلاغة) للزَّمَخْشَرِيِّ، حيث لم تكن عندي نسخته، فراجعوها، إن كانت عندكم.

كما أني أعتذر لكم من عدم وقوفي على لفظ (الزِّيجة) في كتاب من الكتب. ويخطر بالبال أنَّها مصدر مبيِّن للنَّوع من غير ذي الثَّلاث. ففي (الخُلاصة) :

**في غير ذي الثَّلاث بالتَّا المَرَّهْ وشَذَّ فيه هيأة كالخِمْرَهْ**

ومثله «الحِمَّة» إلى ألفاظ أُخَرَ من هذا القبيل ذكرها الشُّرَّاح. فَـ (الزِّيجة) كالخِمْرَة والحِمَّة ونحوها من المصادر المبنية للهيأة من غير ذي الثَّلاث شذوذاً، والله أعلم بالحقيقة.

## (XII)

وسُئِل عن (الأجش) و (الخدر) و (الوشي) من مصطلحات الموسيقيين، فأجاب :

أنعمتُ النّظر في سؤالكم عن (الأجشّ)، و (الخدر)، و (الوشي)، ثمَّ تذاكرت فيه مع الحافظ (عُثمان)[5] المُقرِىء الشَّهير، فإنَّ له اليَدَ الطُّولى في فن الأصوات والأغاني والموسيقى، بل هو اليوم ــ في بلدنا ــ الأستاذ الوحيد. وعند سماعه العبارة. عرف المقصود، وقال :

إنَّ العبارة صحيحة، وهذه الأصوات معلومة مذكورة في كتب الموسيقى والأغاني. منها (كتاب المدخل) وغيره من كتب (الفارابيِّ) وغيره. ووعدني أن يُفَتِّش كتبه. فإذا عثر على (كتاب المدخل) يرسله إليَّ، وقد بُسِطتْ تعاريف الأصوات فيه أتَمَّ بَسْط، كما أنَّ في (الأغاني) شيئاً من ذلك.

ثمَّ إنَّه عرَّفَ لي هذه الأصواتَ بالفعل.

فكان الصَّوت (الأَجَشّ) مُمْتداً، يُخْرِجه من خيشومه.

و (الخدر) تطريبه في الحنجرة فَقَطْ، أيْ ترديده ترديداً طبيعياً.

ودونه (الوشي)، وهو في طبقة (الخدر).

وسألته عن الأصوات الثلاثة، فعَرَّفها مع شُعَبِها، ومَثَّلَها بصوته.

فَـ (الخدر) و (الوَشْي) ممَّا يَعْرِض للصَّوت (الأَجَشِّ).

و (الوَشْي) بمنزلة النَّقش فيه والتَّزْيين).

والحاصلُ أنَّه لا بُدَّ من سَماعِ تقريره، وإلاَّ فالعبارة قاصرة عن أداءٍ ما ينكشف به المقصود أتَمَّ كشف وبيان.

هذا ما أمكن بيانه في هذه المسألة.

## (XIII)

### الرّكوسِيّة

وسُئِل عن (الركوسية)، فأجاب :

---

(5) هو عثمان بن عبد الله بن فتحي بن عليوي الموصلي (1271 - 1341 هـ) (1854 - 1923 م) : أخذتُ عنه القراءات وترجمة له في مجلة (لغة العرب) جزء تشرين الأول 1926 م.

الركوسية، لها ذِكر في كتب المقالات والنِّحلَ. وأحسن من ذكرها الإمام (الأشعريِّ) في (كتاب المقالات).

والكتاب، كان عندي قبل سنين. وقد استصحبه الأخ معه، وماأدري ما فعل الله به. وقد رغِب ـــ قبل سنين ـــ أحد الأدباء في طبعه، و (نظارة المعارف) لم توافق.

وفي الفكر من ذلك أنَّهم قوم كانوا بين النَّصَارى والصَّابئة، من سَكَنَة (حَرَّان)، وأنَّ (عَدِيَّ بن حاتم) كان منهم قبل أن يُسْلِمَ.

وهذا اللَّفظ، ورد ذِكره في حديثٍ، رواه الإمام (أحمد) في (مُسْنَدِ) هِ.

وفي (كتاب المقالات) أبيات من شعر العرب، اشتملت على ذكرهم. ولعلكم تجدون بعض ذلك في (كتاب الإصابة)، أو (كتاب الاستيعاب)، أو (كتاب أُسد الغابة). وهذه الكتب كلُّها مطبوعة.

* * *

# التحقيقات النَّحوية

## (I)

## قاعدة جمع مفعول

كتب صاحب مجلة (لغة العرب) إليه : أنه ردَّ على أحد أدباء دِمَشْقَ، مبيِّناً فساد قول من يذهب إلى أن جمع مفعول لا يكسَّر على مفاعيل، إلاَّ في ألفاظ معدودة، وسأله أن يذكر له : أيّ الاثنين مصيب في كلامه ؟.

فكتب إليه :

نظرت فيما كتبتَه على لفظ (المشاهير) راداً على مَنْ أنكر هذه اللفظة من أدباء دِمَشْقَ، حيث حكم أنه : «لا يقال : مشاهير»....

فرأيتك قد وفيت له الكيل صاعاً بصاع، وألجمته بلجام الإسكات والإفحام.

غير أن خصمك لا يذعن للحقِّ، إمَّا لجهل أو لتجاهل.

فإنَّ لفظ (مشاهير) أشهر من نار على عَلَم، واستعمال البلغاء لها قديماً وحديثاً لا يحيط به نِطاق الحصر، ولا سيما وجموع لغة العرب لا تدخل تحت قاعدة من القواعد.

وما ذكروه في هذا الباب إنَّما هو تقريب، لا تحقيق.

فقولهم : «كلُّ ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول، وأوَّله ميم، فبابه التصحيح»، فاعلم أنَّ هذه القاعدة منقوضة بمئاتٍ من الكلمات.

منها : ملعون، ومشؤوم، وميمون، ومسلوخ، ومكسور، وميسور، ومُفطِر، ومُنكِر، ومُطفل، ومرضع، ومجنون، ومملوك، ومجذوب، وموقوت، وموعود ــ ومنه : «كانت مواعيد عُرْقوب...» ــ ، ومصروع، ومخدوم، ومضمون، ومقدور، ومعذول، ومُخَنَّثْ ومُسْند ومسانيد، ومرسل ومراسيل، ومجموع ومجاميع، ومكتوب ومكاتيب ــ إلى غير ذلك ممَّا لا يقوم به الإحصاء.

فهل يجوز الحكم على جميع ذلك بالشُّذوذ، وهي تجمع على مفاعيل، ويستعمل هذا الجمعَ فصحاء الأمَّة العربيَّة، صيانةً، لِما ذكره بعض الأعاجم من القاعدة الَّتي ما أنزل الله بها من سلطان ؟.

على أنَّه لو سلَّمنا أن هذه اللفظة من الشَّواذِّ عن قاعدتهم، فلا يجوز الحكم بإنكارها.

وقد وردت في الحديث النَّبَوِيِّ لفظة (المشابيب).

فقول خصمكم : «إنَّه ورد الحديث برواية أخرى، وأنَّ الدَّليل إذا طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال» ممَّا يدلُّ على مبلغ علمه في هذا المقام.

فقد ذكر الأئمة : «أنَّ غلبة الظَّنِّ في هذا الباب تكفي». فكيف وقد وردت روايات متعدِّدة في غالب ما استشهدوا به من الشِّعر العربِّي، ولم يَقُلْ أحد من أئمَّة العربيَّة إنَّه لا يصِحُّ التَّمَسُّك بمثل ذلك، لأنَّ الدَّليل إذا طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال.

وكلُّ مَنْ ذكر هذه القاعدةَ، استثنى ألفاظاً كثيرة منها.

فانظر إلى (النَّكث)[6] للسُّيُوطيِّ، وما استثناه، وهو كتاب ألَّفه على (الكافية) و (الشَّافِيَة) و (الألفيَّة) و (الشُّذُور)، فإنَّه تعقَّب كثيراً من قواعدها وما أهمله أصحابها.

(6) في الأصل «البغية»، والمعروف ما أثبتّه كما أسلفتُ بيانه.

وهكذا شُرَّاح (التَّسهيل) استثنوا كثيراً من الكلمات من هذه القاعدة. أفيقال : إنَّ كلَّ ذلك شاذّ ؟ مع أنَّ الشَّاذَّ ينحصر في كلمة أو كلمتين أو أكثر.

ثم إنَّ الشَّاذَّ أقسام، قسمٌ منه موافق للاستعمال، لا يعاب مستعمله. فلو سُلِّمَ أنَّ لفظة (المشاهير) شاذَّة، فلتكن من هذا القسم.

ثم إن منهم مَنْ يقول : إنَّ لفظة (المشاهير) هي (شهير)، و (شهير) لا يجمع جمعَ السَّلامة، لما في كُتُب الصَّرف : إن فَعيلاً بمعنى مفعول، لا يجمع جَمعَ الصَّحيح، فلا يقال جريحون، ولا جريحات، ليتميَّزَ عن فَعِيل بمعنى فاعل.

وقالوا : إن لم يكن متضمِّناً للآفات والمكاره، الَّتي يصاب بها الحيّ، كالقتل وغيره، لا يجمع على فعلى كجريح وجَرْحَى وقتيل وقتلى. فَـ (الشَّهير) ليس متضمِّناً للمكاره. فحينئذٍ لا محذور إذا قلنا إنَّها تجمع على (مشاهير). وكذلك فأي منكر يلحق المستعمل لذلك بهذا المعنى ؟.

وكذا إذا قلنا إنَّ (المشاهير) جمع لكلمة (مشتهِر). وهذا الجمع لهذا المفرد، ممَّا صَرَّحُوا به مع حذف بعض الزَّوائد. فكيف ينكر استعمال لفظة (المشاهير) إذا ادُّعِيَ أنَّها جمع (مشتهِر) ؟.

فهل وقف أحد على أنَّهم جمعوا (المشتهر) جمعَ سلامة، فقالوا مشتهرون ؟ ما سَمِعنا ذلك من أحد قَطُّ.

فتبيَّن ممَّا ذكرناه أنّ قَدْحَكُم على مَن أنكر استعمال هذه اللفظة قَدْح صحيح، وأنَّ المخالف لكم فيه الحاكِمَ بإنكار هذه الكلمة ليس له وجه وَجِيه.

## (II)

وسئل عن التأكيد بـ (النفس) و (العين) (وذات) :

فأجاب :

سألت عن تخصيص (النُّحاة) التأكيد المعنويِّ بـ (النَّفْس) و (العين)، مع أنَّ في كلام العرب التَّأكيدَ بلفظ (ذات)، وأنَّ (النَّفْس) (والعين) قد تكونان مُقَدَّمتَيْن على المُؤَكَّد، ولم يُقْصَد بهما التَّأكيد المصطلح، وأنَّهما قد يَرِدان مجرورَيْن بالباء..

الجواب عن الأول :

أنَّ (ذات) مؤنَّث (ذُو). فكما أنَّ (ذو) يُتَوصَّلُ به إلى الوصف بأسماء الأجناس — كما تقول : زيدٌ ذو عِلْمٍ، وهند ذات جَمال — فَـ (ذات) يؤتَى بها واسطة. وهي

كـ (ذُو) لازمة الإضافة، حتَّى قالوا : إنَّ إدخال (أل المعرّفة) من اللحن . فقول الشاعر : «في ذات ماله» أي في يده المشتملة على مالِهِ. قال (الليث) : يقال قَلَّتْ ذات يَدِهِ. و (ذات) هاهنا اسم لِما ملكت يداه، كأنَّها تَقَعُ على الأموال. وكذلك قولهم « عَرَفَهُ من ذات نفسه» كأنَّهم يعنون سَرِيرَتَهُ المضمرة. وقال (ابن الأَنْباريِّ) في قوله ــ عَزَّ وجَلَّ : ﴿إِنَّهُ عليمٌ بذاتِ الصُّدُورِ﴾ : معناه ــ بحقيقة القلوب من المضمرات. فتأنيث (ذاتٍ) لهذا المعنى، كما قال : ﴿وتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذاتِ الشَّوْكَةِ تكونُ لَكُمْ﴾ فأَنَّثَ على معنى «الطائفة»، كما يقال : لَقِيتُهُ ذاتَ يوم، فيُؤنِّثون؛ لأنَّ مقصدهم : لَقِيتُهُ مَرَّةً في يوم. وقوله : عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إذا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عنْ كَهْفِهِمْ ذاتَ اليَمِينِ، وإذا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذاتَ الشِّمال﴾ أُرِيدَ بـ (ذاتٍ) الجهةُ، فلذلك أَنَّثَها، أراد جهةَ ذَاتِ يمين الكهف، وجهة ذات شِماله. ومِثْلُهُ : ﴿فَأَصْلِحُوا ذاتَ بَيْنِكُمْ﴾ أراد الحالة الَّتي للبَيْن. وكذلك : أتيتك ذاتَ العِشاء، أراد السَّاعة التي فيها العشاء. وقال (أبو إسحاق) : معنى ﴿ذاتَ بَيْنِكم﴾ حقيقة وَصْلِكم، أي : اتَّقُوا اللَّه وكُونُوا مجتمعين على أمر الله ورسوله. وكذلك معنى «اللَّهُمَّ ! أَصْلِحْ ذاتَ البَيْن» أي : أَصْلِحِ الحال الَّتي بها يجتمع المسلمون. وعن (ابن الأَعرابيِّ) : تقول أتيتُهُ ذاتَ الصَّبُوح، وذات الغَبُوق، إذا أتيتَهُ غُدْوَةً وعَشِيَّةً.

إلى غير ذلك من الأمثال والأمثلة، ولم يَقُلْ أحد من اللغويين والوضعيِّين : إنَّها يؤكَّدُ بها كـ (العين) و (النَّفْس)، بل كلُّهم قالوا : إنَّها مؤنَّث (ذو)، وتكون واسطة للوصف بأسماءِ الأجناس. وأمَّا السُّؤال الثاني.

فقد ذكره (الأشمونيِّ) في (شرح الألفيَّة) فقال : الثَّالثة لا يلي العاملَ شيء من ألفاظ التَّوكيد، وهو على حاله في التوكيد، إلاَّ (جميعاً) و (عامَّةً).

وقال (الصَّبَّان) في حاشيته عليه :

«قوله «إلاَّ على حاله في التوكيد» أي : من إفادة التقوية ورفع الاحتمال، واحترز بذلك عن نحوِ : طابت نَفْسُ زيد، وفُقِئت عين عمرٍو، فإنَّ المراد بـ (النَّفْس) الرُّوحُ، وبـ (العينِ) الباصرةُ، فليسا على حالهما في التوكيد. ويَرِدُ عليه نحو : جاءني نَفْس زيد، وعين عَمْرٍو، أي : ذاتهما. وفي التنزيل : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ على نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، أي : ذاته».

ولَعَلَّ النُّحاة يجيبون أنَّ هذا الحكم أكثريٌّ، لا كُلِّيّ، فلا يضرُّ ما يَرِدُ مخالفاً لقولهم بِقِلَّة.

وقالوا : وأُجري في التَّوكيد مُجْرَى كلّ ما أفاد معناه، كقولهم : مطرنا الزَّرع والضَّرع، ومُطِرنا السَّهْل والجبل، وضَرَبْتُ زيداً اليَدَ والرِّجل، وضَرَبْتُهُ البطنَ والظَّهرَ إذا أُرِيد باليد والرِّجل وبالظهر والبطن الجُمْلَةُ، مع أنَّه لم يذكر ذلك كثير من النُّحاة.

ذكره (ابن مالك) في «التَّسْهِيل».

وأمَّا الجواب عن قوله : «قد يَرِدان مجرورين بالباء»، فقد أجاب (الأشمونيّ) عنه أيضاً : أنَّه يقال : جاء زيد بنفسه، أو بعينه.

قال :

«فهذه الباء زائدة، واللفظتان مجرورتان لفظاً، وفي المعنى تابعتانِ لِما أُكِّد بهما».

هذا ما ظهر من الجواب، واللَّه أعلم بالصَّواب. ولولا ضيق الوقت لأطنبنا الكلام.

**(III)**

وسئل عن الباء والفاء في قولهم «بِما أنَّه فعل كذا فعليه كذا»، فأجاب : هذه الباء للسببيَّة، وما بعدَ الفاء معلول لمدخولها، وهذه الفاء تفرعية. وهكذا كلُّ فاء، ما قَبْلَها علَّةٌ لِما بعدها.

**(IV)**

وسئِل :

هل يجوز أن يقال : يا إمامُ يُوسُفُ» ؟.

فأجاب :

إنَّ ذلك متعيِّن، ولا يجوز غيره.

فقد ذكر (ابن هِشام) في شرحه على «قَطْر النَّدَى»، في بابِ توابع المُنادَى «إن كان التَّابع بَدَلاً، أو عطفَ بيان مفرداً، أُعْطِيَ ما يستحقُّه لو كان مُنادَى. نقول : يا سَعْدُ كُرْزُ، بضم كُرْزُ بغير تنوين. وتقول : يا سعيدُ أبا عبدِ اللَّهِ، بالنَّصب، كما تقول : يا أبا عبدِ اللَّه. وذلك لأنَّ البدل في نِيَّة تَكْرار العامل» ــ ص 349 من طبع القدس.

## (V)

وسُئِل :

هل يجوز دخول (إذا) الشَّرطيَّة على (كان)، فيقال : إذا كان فُلان، أو أين كان فُلان ؟.

فأجاب :

إنَّ جواز ذلك ممَّا لا خلاف فيه. كيف وهو واقع في أفصح كلام ؟ ففي القرآن : ﴿حَتَّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْك﴾، ﴿قُلْ إنْ كانت لكم الدَّارُ الآخِرةُ﴾. وفي الحديث خطاب لإحدى الأزواج : «إنِّي لَأعلم إذا كنتِ عنِّي راضِيةً، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبى»، إلى غير ذلك من الشَّواهد الَّتي لا تُحصى.

وفي «المُطَوَّل» كلام مفيد في هذا الباب يطول المقام بذكره.

## (VI)

وسُئِل :

هل يقال : (سَهِرَ فُلان حتَّى نصفِ الليل) كَـ (إلى) ؟ أم لا ؟ وما سَبَبُ عدم الجواز ؟.

فأجاب :

إنَّ (حتَّى) تكون حرفاً جاراً كَـ (إلى) في المعنى والعمل. ولكِنَّها تخالفها في ثلاثة أمور : أحدها أنَّ لمخفوض (حتَّى) شرطين.

أحدهما عامٌّ، وهو أن يكون ظاهراً، لا مُضْمَراً. والشَّرط الآخَر خاصٌّ بالمسبوق بِذِي أجزاء، وهو أن يكون المجرور بِـ (حتَّى) آخِراً، نحو «أكَلْتُ السَّمَكةَ حَتَّى رَأْسِها». فالرَّأْسُ جزؤها الأخير بحَسَب الخلقة ابتداءً من رأسها.

أو أن يكون المجرور ملاقياً لآخِر جزء، ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾. فَـ (مَطْلَع الفجر)، ليس جزءاً أخيراً من الليل، وإنَّما هو مُلاقٍ لآخِرِ جزء منه. فلا يجوز «سِرْتُ البارِحَةَ حتّى ثُلُثها أو نصفها» ؛ لأن الثُّلُث والنّصف ليس جزءاً أخيراً من الليلة، ولا ملاقياً لآخر جزء منه.

وهكذا قول القائل : (سَهِرْت حتَّى نصف الليل) لا يجوز؛ لأنَّ نصف الليل ليس جزءاً أخيراً من الليل، ولا ملاقياً لآخِرِ جزء منه.

وكذلك لا يجوز أن تقول «كتبتُ حتَّى زيدٍ»، بل «إلى زيد»، ولا قولك «حتَّى عَمْرٍو»، ولا أن تقول «سرت من (البصرة) حتَّى (الكُوفة)» بل «إلى (الكوفة)». وذلك لأنَّ (حتَّى) موضوعة لإفادةِ تَقَضِّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و (إلى) ليست كذلك.

وأمَّا عدم جواز قولك «سرت من (البصرة) حتَّى (الكوفةِ)»، فلِضَعْفِ (حتَّى) في الغاية، فلم يُقابِلُوا بها ابتداءَ الغاية.

**(VII)**

وسُئِل :

هل يجوز أن نقول : (مازِلْنا مختلفين ؟).

فأجاب :

نعم، فإنَّه جاء في أفصح كلام، وهو قوله تعالى : ﴿ولا يَزالُونَ مختلفينَ، ولِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾.

**(VIII)**

وسُئِل :

هل يجوز أن يقول القائل : (مَرَّ راكضاً جندي) ؟.

فأجاب :

نعم، بل يجب أن يقول كذلك. فإنَّ الحال لا تجيء من نَكِرَة، إلاَّ إذا تقدَّمت عليها، كقوله :

**لِمَيَّـــةَ مُـــوحِشاً طَلَـــلُ يَلُـــوحُ كَأَنَّـــهُ خَلَـــلُ**

ولا يجوز تأخيره.

**(IX)**

وسُئِل : هل يفصل بين (سَوْفَ) وفِعلها ؟.

فأجاب :

قال (ابن هِشام) يفرق بين (سَوْفَ) و (السِّين) ان (سَوْفَ) قد يفصل بينها وبينَ مدخولها. وفي «المُغْني» :

«قد تفصل (سَوْفَ) بالفعل الملغى، كقول الشاعر :

**وما أدري، وسَوْفَ ــ إخالُ ــ أدْرِي أقومٌ (آلُ حِصْنٍ) ؟ أمْ نِساءُ ؟.**

يعني أنَّ الشَّاعر فصل بين (سَوْفَ،) ومدخولها، وهو (أدري)، بِـ «إخالُ» وهو ملغى، لأنَّه لا عمل له في المفعول. ويكون قوله «إخالُ» في قوَّة قوله «في ظَنِّي»، وهو متعلِّق بقوله «أدري».

وأما الفصل بِـ (لا النَّافية)، بأن تقول «سَوْفَ لا أقوم»، فلا يجوز. وذلك لأنَّ (لا النَّافية) إذا دخلت على الفعل المضارع تخلصه للاستقبال، كما نقله (ابن هِشام) عن (سيبويه).

فإذا قلتَ «لا أقوم»، أي : في المستقبل، وبناءً على ذلك لا يجوز أن تقول «سوف لا أقوم»، لأنَّ الحرف لا يدخل على حرفٍ آخَرَ مُماثِلٍ له في المعنى، أي أنَّ (سوف) للاستقبال، و (لا) أيضاً للاستقبال، فلا يدخل حرف استقبال على آخَرَ مِثلِهِ.

وهكذا لا يجوز أن تقول «سَوْفَ لَنْ أقومَ»، و «سَوْفَ سأقوم».

**(X)**

إعرابُ «بَشَراً سَوِياًّ» في قوله تعالى : ﴿فَتَمَثَّلَ لها بَشَراً سَوِياًّ﴾ : قال لمخاطَبه (أ. ك) :

حضرة.. الفاضل المحقّق.

ما ذكرتَ أنَّ «سَوِياًّ» حالٌ من «بَشَراً» في قوله تعالى : ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِياًّ﴾ ــ خَطَأٌ، ليس بصواب عند جميع المُعْرِبين، بل إنَّهم أعربوا «بَشَراً» حالاً من فاعِلِ «تَمَثَّلَ» على جمودها، و «سَوِياًّ» صفةَ «بَشَراً».

ففي (التَّصريح) و (التَّوضيح) : أنَّ الحال تَقَعُ جامدةً، غيرَ مُؤَوَّلة بالمشتقِّ في سبعِ مسائلَ، وذكر أنَّ إحدى المسائل أن تكون موصوفة بمشتقٍّ أو شِبْهِه. قال «فالأوَّل

نحو ﴿قُرْآناً عَرَبِياً﴾. فـ «قُرْآناً» حال من «القُرْآن»، في قوله تعالى : ﴿ولَقَدْ صَرَّفْنا للنَّاس في هذا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ قُرْآناً عَرَبِياً﴾، والاعتماد فيها على الصِّفة، وهي «عَرَبياً»، ونحو قوله : ﴿فَتَمَثَّلَ لها بَشَراً سَوِياً﴾، فـ «بَشَراً» حال من فاعلِ «تَمَثَّلَ»، وهو المَلَكُ، والاعتمادُ فيها على الصِّفة» وهي «سَوِياً».

قال : والثَّاني نحوُ ﴿فِيها يُفْرِقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنا﴾، قال : وتسمَّى الحال الجامدة الموصوفة حالاً مُوَطِّئة؛ لأنَّها ذكرت موطئةً للنَّعت. الى آخر ما قال.

وما ذكرته لكم أنَّ الحال لا تجيء من النَّكِرة، إلاَّ إذا قُدِّمت عليها، نحو :

لِـ (مَيَّـةَ) مُـوحِشاً طَلَـلُ يَلُـوحُ كأنَّـهُ خلَـلُ

ــ محلُّ وفاقٍ، لا مُنازع فيه.

## (XI)

وسُئِل عن إعرابِ «فأبصرت القمر في الماء منتصفاً، والثعلب قاعد في قعر البئر».

فأجاب :

العبارة المسؤول عنها، يجوز أن يقال فيها : «فأبصرت القمرَ في الماء منتصفاً، والثعلبُ قاعدٌ في قعر البئر» على أن تكون جملة «والثعلب..» جملةً حاليَّة.

ويجوز أن يقال «فأبصرت القمر في الماء منتصفاً والثَّعلبَ قاعداً..»، على أن يكون قوله «والثعلبَ» معطوفاً على القمر، و «قاعداً» حال من الثَّعلَبِ.

وأما «منتصف»، فلا بُدَّ أن يكون بكسر الصَّاد اسمَ فاعل؛ لأنَّ هذا الباب لازم، ولا يأتي منه اسم مفعول الا بواسطة.

## (XII)

وسُئِل عن قول القائل : «خَرَجَ مِنِّي قول أَنَّكم إِن لم تعلموني تقطعون» : هل تفتح «أنَّ» أو تكسر ؟ والفعل «تقطعون» لِم رفع وهو جواب الشرط ؟.

فأجاب :

أنَّ وما بعدها ــ هُنا ــ بدل من الفاعل، فهي فاعل في المعنى بعد تأويلها مع ما بعدها بمصدر، وإنما تكسر بعد «القَول» إذا كانت محكيَّةً به، نحو : «قال إِنِّي زيد»، وهنا ليست كذلك.

وأما رفع الفعل «تقطعون» فإن (ابن الأنباري) قال : «يحسُن الرفع في مثل هذا المقام اذا تقدَّم ما يطلب الجزاء قبلَ «إنْ» كقولهم «طعامُكَ إن تَزُرْنا نأكُلُ».

ومثله قول (سيبويه) : «إذا كان قبل أداة الشرط ما يمكن أن يطلبه، نحو قول القائل :

**يا (أقرع بن حابس) يا أقرعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخـوك تُصْرَعُ**

فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير».

## (XIII)

وكتب إلى مستفتيه تعقيباً على كتاب ورد عليه منه في اليوم التالي :

6 / /12/ / 1920

لا شكَّ أنَّ ما صَدَر عنكم من الثَّناء الجميل،، لا أستحق بعضه.

غيرَ أنَّ الأمر كما قيل :

**فَرَصاصُ مَنْ أحببتـه، ذهبٌ كما ذَهَبُ الَّذي لم تَرْضَ عنه رصاصُ**

وجواب سؤالكم، الذي ورد عليَّ أمسِ، هو مصحِّح لفتح «أنَّ»، ورفع الفعل بعد «إنْ».

وأما كسر «إنَّ» فجائز أيضاً.

كما أنَّ جزم الفعل هو الأصل في مثل ذلك عند الجمهور. وقد رأيتُ نظير ذلك في القُرآن، نحو : ﴿إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبادَكَ﴾ الآيَة، وهي في (سورة نوح).

فتبيَّنَ أنَّ هذا التركيب ممَّا يجوز فيه الوجهان، وذلك ممَّا يرضي المتخاصمين.

## (XIV)

وسُئِل عن موافقة الصِّفة لموصوفها في التَّعْريف والتَّنكير، فأجاب :

الجواب عن سؤالكم عن موافقة الصِّفة لموصوفها في التَّعريف والتَّنكير :

أنَّ النُّحاة كالمجمعين على ذلك، كما قال (ابن مالك) في (خُلاصتِه).

**يتبع في الإعراب الأسماءَ الأُوَلْ نعْتٌ وتوكيدٌ، وعطْفٌ، وَبدلْ**
**فالنَّعت تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ بوَسْمِهِ، أوْ وَسْم ما بِهِ اعْتَلَقْ**
**فَلْيُعْطَ في التَّعريف والتنكيرِ ما لِما تلا، كَامْرُرْ بقَوْمٍ كُرَما**

ولم يَرِد حديث صحيح، ولا موضوع، المخالفة بين النَّعت والمنعوت في ذلك. نعم، ورد في الفصيح ما يُوهِمُ ذلك، فبادَرُوا في تأويله، كما أوَّلوا قول الشَّاعر :

**وَلَقَدْ أمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني**

فجملة «يَسُبُّني»، صفةُ اللئيم، والجملة نكرة، واللئيم معرفة. قالوا : «ال المعرِّفة» في «اللئيم» ليست للاستغراق، ولا للعهد، إذْ لا عهدَ، فتكون للجنس، وبدخولها نكرة معنًى.

وقالوا في إعرابِ قوله تعالى : ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عليهم﴾ الآية : «غير» بدل من «الَّذين»، على معنى أنَّ المنعم عليهم هم الَّذين سَلِمُوا من الغَضَب، أو صفة له مُبَيِّنة أو مُقَيِّدَة، على معنى أنَّهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين نعمة السَّلامة من الغَضَب والضَّلال.

فاعتُرِض على ذلك بأنَّه لا يجوز أن تقع «غير» صفةً «لِلَّذِين»؛ لأنَّ «الَّذين» معرفة، و «غير» لِشِدَّةِ إبهامها لا تتعرَّف بالإضافة، فهي نَكِرَةٌ، والنَّكرة لا تكون صفة للمعرفة.

فالجواب أنَّ ذلك إنَّما يَصِحُّ بأحد تأويلَيْن :

إمَّا بإجراء الموصول مجْرَى النَّكِرة، إذا لم يقصد به معهودٌ، كالمحَلَّى في قوله :

**وَلَقَدْ أمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني**

وقَوْلِهِمْ : وإنِّي لَأمُرُّ على الرَّجُل مِثلِك فيكرمني.

وإمَّا بجعل «غير» معرفة بالإضافة؛ لأنَّه أُضِيف إلى ما لَهُ ضِدٌّ واحد وهو المنعَمُ عليهم، فيتعَيَّن تَعَيُّنَ الحركة من غير السُّكون.

وأمَّا إذا أُضِيفَ إلى ما لَهُ أضداد كثيرة، كغير زَيْد، فلا تتعَرَّف. أشار إلى ذلك (البيضاويّ) في (التفسير)، وغيره من المفسرين. هذا الَّذي تَيَسَّر تحريره في جواب سؤالكم.